أوراق من زمن مر

الفتوى الكافرة والفيد الاستثماري !!

"وجوهكم أقنعة بالغة المرونة /طلاؤها حصافة وقعرها رعونة/ صفق إبليس لها مندهشاً وباعكم فنونه/ وقال: اني راحل ماعادلي دور هنا /دوري انا انتم ستلعبونه!"

أحمد مطر

فاروق ناصر علي

مدخل مأساوي..

عندما اطلق الزنادقة (الفتوى الكافرة) ضد أبناء الجنوب، كانوا يهدفون في الاساس الى شرعنة الفساد واطلاق يد اللصوص والفاسدين.. جاءت لتحلل (النهب، السرقة، الفيد، استباحة حقوق وممتلكات اهل الحق الشرعي، اهدار دم اهل الحق الشرعي ، استباحة نهب الوظائف والاعمال اكل اموال اليتامى والأرامل نهب الثروات والبسط على الاراضي .. الخ)، وهي تلبس ثوب الدين بينما الدين الاسلامي العظيم بريء منها الى يوم الدين...

هي مجرد (فتوى) خرجت من قلب العهر السياسي ومن أجل المتاجرة بالدين والوحدة فمزقت الروابط وشطرت النفوس وسعرت نار الكراهية ووسعت هوة البعد والفراق ونجحت نتيجة صمت (النظام) على مانجم وينجم منها طيلة هذه السنوات المرة والعجاف في تأجيج لهيب القهر ومازالت تمهد لبراكين الغضب..

ومن المؤسف ان (النظام) يفعل مراكز القوى والفساد داخلة لايرى ان كل الشواهد تبرهن وتبين على ان نار الحقد والكراهية قد اشتد سعيرها وان القلوب والنفوس تمزقت وتشطرت ... والدروب والطرق تناثرت .. تبعثرت جهارا من قبل مراكز القوى والفساد سواء بالقوة او عبر التهديد والوعيد بحماية العسكر ، اومرات ومرات عبر تلفيق التهم واطلاق النعوتعلى علاتها.. ومازالت الفتوى مستمرة تشعل الدروب الموحلة..

جوهر المقال:-

منذ سنوات ونحن عبر مقالاتنا ندق ناقوس الانذار ننبه من خطورة استفحال هذا (الفيد) المتواصل لكن دون جدوى .. وقلنا ان الاستهتار قد وصل بعملية البسط وتملك ماليس للباسط حدا خطيراً عندما تجاوز هذا الفيد كل القيم والمبادئ الانسانية والدينية باقتلاع القبور والبناء فوق المقابر.. لكن هذه الافعال المشينة استمرأت صمت (السلطة) وهو الذي نعتبره (صمت متواطئ) واستمرت في انتهاك حرمة المقابر وحرمة الموتى.. اقتلعوا القبور تحميهم العساكر دعونا نبين لمن يهمة الامر بعض النماذج من داخل مدينة (عدن) ... لهذا الفيد المغلف برداء الاستثمار الوهمي ...

المقبرة الواقعة بجولة (العقبة) محوها واقاموا الفلل ومازالت العمارة (العظم) شاهد عيان على هذا الفعل المشين .. قد يختلط الامر لدى بعض (القراء) ويعتقدون انني اتكلم عن مقرة (اليهود) وهي بالقرب من المقبرة التي سحقت ...مقبرة اليهود لوان ابطال (الفتوى والفيد) اقتربوا منها شاهدوا بلمح البصر(خراب مالطة) مع انني ادين وارفض بل واحتقر أي انتهاك لحرمة المقابر والموتى لأي دين كانت تنتسب اليه هذه المقابر ... فقط اردت منع الالتباس من ناحية وابين للقارئ العزيز حدود بطولة هؤلاء الذين يتفيدون باسم (الفتوى الكافرة) وعبر المتاجرة بشعارات (الوحدة والانفصال) مقبرة (المنصورة) طوقوها بالبوتيكات والمتاجر واماكن بيع كاستات الاغاني.. الخ وكأنها نادي رياضي او ملعب لكرة القدم .. ترددوا في اقتلاع القبور خوفاً من مجهول لانعرف من ابين ؟ فحاصروها بالنذر والبخور ... اما مقبرة (الممدارة) فقد اختفت من على وجه الارض... وفي (المعلا- منطقة الداهوفة) فقد ضاعت هي الاخرى وسط ركام البناء.. واليوم ماذا يجري في معسكر (طارق)؟! نبشوا قبور الشهداء ورموا الرفات وصادروا خيم اهل الموتى واطلقوا عليهم اسطوانة النعوت المشروخة التي تبعث على الغثيان (انفصالي ، عميل، خائن، مخرب... الخ) .

وماذا بعد ؟! هل يجرؤ هؤلاء على مجرد الاقتراب من (مقبرة خزيمة في صنعاء) على سبيل المثال فقط سيقولون: هذه مقبرة المسلمين البررة أما مقابركم فهي مقابر الكفرة الفجرة!! هكذا اذن تنهبون .. تسرقون .. تتفيدون عبر المتاجرة بالدين .. الاتبا لكن لاتفقهون خطورة ازدياد القهر والنتائج الكوارثية التي تدفعون الجميع اليها... هذا الفعل المشين استمرا الصمت عليه لكن غداً لن يستمر بركان الغضب القادم نحوه لامحالة لان الباطل حين يتدفق كالشلال يتحول الغضب الكامن في الاعماق الى طوفان .. متى اذن يفقه ولاة الامر خطورة الصمت على مايجري منذ أثنى عشر عاما؟! أبدا لن يفهمون؟!

قبل الخاتمة بخطوات:

طيلة هذه السنوات ونحن نرى مراكز القوى والفساد يبسطون على الاراضي والممتلكات بحجة (الاستثمار) طبعا هذا البسط الذي لاعلاقة له بادعاء ملكية ما بسطوا عليه منذ الاف السنين .. ونحن هنا نتكلم على البسط والاستيلاء تحت رداء الاستثمار .. ونحن نعرف جيدا ان الاستثمار الحقيقي والجاد لايأتي عن طريق دفن البحار واكل الجبال والمتنفسات وملاعب الاطفال وسد الفراغات ولايخرج من خلال البقالات والاكشاك واللوكندات والمتاجر ... الخ التي توالدت (كالأرانب) في كل مكان وطوقت بعض المساجد التي هدمت تحت ذريعة ترميمها .. ولاتطوق المقابر، ولايجري الاستثمار الجاد مقابر الموتى وانتهاك حرمتها..

نحن نعرف ان الاستثمار الجاد الحقيقي يأتي عبر الطرق الشرعية ومن خلال الأنظمة والقوانين ولايحتاج الى (أطقم عسكرية) تحميه هذا اولا .. اما ثانيا .. فالاستثمار الحقيقي هو الذي يغير معالم الأرصفة وإفراغها من العاطلين عن العمل أي الذي يساهم في القضاء على البطالة .. وهو الذي يخلق صناعة إنتاجية حقيقية وليس مجرد صناعة كل همها (التعليب) وهو الذي يوسع الرقعة الزراعية ويطورها ... الخ هناك مجالات عديدة ليس المقال هذا مجالها يا أهل الفيد الاستثماري!!

اما ما يجري وجرى داخل مدينة (عدن) فهو قمة التشويه والعبث ومن جرائه أصيبت (عدن) بالتخمة من هذه الاستثمارات الكاذبة فوق جبالها ، بحرها، مساجدها، مقابرها وكل ركن فيها .. فلماذا كل هذا (الحب) الذي جثم على أنفاسنا وعلى صدر المدينة؟ لماذا لأتوزع هذه (العواطف الجياشة) على بعض المدن الشمالية والتي قد تكون بحاجة ماسة اليها ؟!

اليس ماقيل (ومن الحب ماقتل) هو السائد والجاري والمثير لزوابع القهر والغضب ؟! متى تفهمون يا أولي الألباب ؟! خطورة استفزاز المشاعر ؟! هل تريدون بركان الغضب ؟؟!!

ياقوم .. كلما قلنا اوقفوا هذا العبث والفساد والفيد على كل ماترغبون به، يكون الرد هو بنفس الرد من كل الجهات الرسمية: "انكم تثيرون الفتن والنعرات الطائفية" ثم تضيفون النغمة ذاتها : "انتم ضد التطور والجمال والتغيير" ياسلام .. هل يعتبر (البسط، النهب، السرقة،القرصنة على ممتلكات الاخرين، الاقصاء من الوظائف، احتلال الوظائف،العبث بالقبور والمقابر ،... الخ) هو الذي يوحد المشاعر يجمع الفرقاء ينشر المحبة والود ويقوي الروابط ؟! مالكم كيف تفكرون؟! اني ارى انكم لاتريدون على الإطلاق الخروج من شرنقة الغطرسة والعنجهية والنظرة الدونية للآخرين ... وهذه كلها ستمضي بكم بلاشك الى قلب بركان الغضب ... فلا تتعجبوا ساعتها..

قبل الخاتمة بخطوة..

ويبقى السؤال المر الذي يعرف جوابه كل الشرفاء في الوطن: هل هذه الأباطيل المفروضة علينا بالقوة ومن خلال فتوى كافرة .. توحد النفوس والقلوب ام تعمق الجراح وتذكي نار الحقد والكراهية وتوسع هوة البعد والنفور والفرقة ؟! هل تقوي وتصلب وشائج الوحدة ام انها قطعت كل حبالها ؟ هل الوحدة نتائجها هذا الفيد المتواصل والصمت عليه ؟!

الخاتمة

((لا ياخذكم الغرور .. عقارب الساعة ان توقفت ، لابد ان تدور .. ان اغتصاب الارض لايخيفنا/. فالريش قد يسقط من اجنحة النسور/ والعطش الطويل لايخفينا /فالماء يبقى دائما في باطن الصخور/، هزمتم الجيوش.. الا انكم لم تهزموا الشعور/، قطعتم الأشجار من رؤوسها، وظلت الجذور..))

جدجدة ومبررات

علي حسين يحيى

نحن والاسعار في دوامة لاتنتهي ويبدو ان الجهات المسؤولة عن قوت المواطن اعتقدت خطأً ان دورها هو في كثرة الكلام لإحداث جعجعة فقط.. ظناً منها بانها تمتلك القدرة بذلك على إقناع نفسها والآخرين وهي في حقيقة الامر انما تزيد الماء على الطحين.

فهذه المعضلة حولت حياة الناس وفي الاشهر المنصرمة الى جحيم .. واربكت استقرارهم وميزانتهم التي في الاساس لاتفي بالمطلوب .. فمساحة السلع وتنوعها وحاجتنا الضرورية اتسعت وشمل لهيب الاسعار معظمها ان لم يكن جميعها ضروري وغير ضروري ماننتجه من سلع ومواد زراعية وسمكية اوصناعية او مايتم استيراده ولامبرر في اعتقادنا بحسب قول المسؤولين لهذه الموجات المتلاحقة من الارتفاعات ومع ان الجميع يؤكد ذلك الا ان حماية المواطن من هذا الغول الكاسر لاتمتلكه جهه بعينها فالجميع يرمي الكرة في ملعب الاخر وننتهي الى اسطوانة العرض والطلب الذي يكون ساري المفعول في بقاع الدنيا الا عندنا.

فقد انتهى زمن السلع الرخيصة والوفرة الموسمية لهذا المنتوج او غيره واصبحنا في عز الموسم والاسعار في ازدياد .. والغريب ان ينصب بعض تجار جملة والتجزئه) انفسهم وعلى مزاجهم ومن دون رادع او خوف من الله (مسعرين) بمجرد سريعان او تتاح هذه السلعة لتنتقل العدوة الى بقية السلع ويبدو الفارق بين دكان واخر او بائع واخر واضحاً اما الجهات المنوط بها الاشراف والمتابعة والالزام أي كانت رسمية او تجارية او حتى حماية المستهلك في صيام دائم عن الفعل الا من اخبار تنشر على استحياء عن القاء القبض على متلاعبين بالاسعار هنا او هناك بنتهي بهم الامر الى العودة الى ممارسة (حقهم) في ما راثون الاسعار وبشكل جنوني ومضاعفة الارتفاعات عوضاً عن مسافات .

ان الدولة معنية بوضع حد لهذا الاستهتار بحق من حقوق المواطن في الاستقرار وتامين العيش الكريم وهو واجب ملق على عاتق الجهات المسؤولة حيث تدفع لهم الدولة الملايين لحماية وخدمة الناس وليس غير ذلك ولا اقل او اكثر ولم يعد ينفع كثرة الشكوى او ان ينبرى هذا المسؤول أو هذه الجهة لعقد المؤتمرات الصحفية والجلسات النقاشية لذر الرماد على (البطون) الخاوية.. ولايجوز تسليم رقبة المواطن للتجار او للضمير الذي يبدو انه لن يضحي .. ولا عذر امام الجهات المسؤلة وينبغي ان تقوم بدورها كما هو معمول في كل بلدان العالم ولسنا نحن استثناء ولا بمقدور الناس ان يتحملوا وزر ضعفاء النفوس او خبراء المبررات ((فالنار لاتحرق الا رجل واطيها)).

نحو مزيد من اللامركزية الإدارية والمالية

أرسلوا فواتيركم إلى ديوان وزارة المالية لتسديدها واذهبوا إلى الديوان لإستلام تذاكر وبدل سفر المرضى

عائض صياد الجحوم

بدأت المؤسسة العامة للكهرباء فرع عدن بتوزيع فواتير استهلاك الكهرباء لشهر يناير الماضي على المؤسسات الحكومية حيث يتوجب دفع قيمة هذه الفواتير فور استلامها للوفاء بقيمة استهلاك الكهرباء وتوريدها إلى خزينة المؤسسة العامة للكهرباء التي تحتاج باستمرار إلى سيولة نقدية لتغطية احتياجات ونفقات التشغيل اليومي، وبما يضمن منع أي اختناق في إنتاج الطاقة واستهلاكها في أن واحد.

من المهم التذكير ان قيادة محافظة عدن والمجلس المحلي في عدن سبق لهما بالتنسيق مع المؤسسة العامة للكهرباء اتخاذ إجراءات حازمة لإلزام كافة المؤسسات والمرافق الحكومية والعامة بجدولة مديونيتها لصالح المؤسسة العامة للكهرباء، وتسديد قسط من المتخلفات بالإضافة إلى فاتورة الاستهلاك الشهري.. كما تم إقرار حق المؤسسة العامة للكهرباء فرع عدن في قطع خدمة التيار الكهربائي عن أي مؤسسة يشير الكمبيوتر إلى إنها تأخرت عن سداد قيمة الاستهلاك.

والمعروف أن الأمور سارت بشكل سلس ومريح بين الطرفين منذ التوصل إلى هذه التدابير التي رعتها السلطة المحلية في عدن، علما بأن أجهزة الحكم المحلي اتخذت تدابير مماثلة في محافظات أخرى في إطار تعزيز وتفعيل الحكم المحلي، حيث أثبتت التجربة جدوى جميع هذه التدابير، وقدرة أجهزة الحكم المحلي على مراقبة تنفيذها وضمان حقوق جميع الأطراف في إطار مهام واختصاصات أجهزة الحكم المحلي التي ينص عليها قانون الحكم المحلي ويؤكد عليها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وهو ما يتم فعلاً ويمكن ان يتم فعلاً بين مختلف المؤسسات المركزية والمحلية التابعة للدولة في جميع المحافظات على طريق توسيع وتفعيل وظائف وصلاحيات الحكم المحلي والتخفيف من المركزية المفرطة.

(صفية علي أحمد عاملة في احدى المؤسسات العامة، تقرر سفرها إلى الخارج للعلاج على نفقة المؤسسة التي تعمل بها في عدن.
.. وشاء حظها العاثر أن تصطدم بقرار وزير المالية بصرف تذكرتي وبدل السفر لها ولمرافقها من ديوان وزارة المالية في صنعاء بدلا من مؤسستها أو من مكتب المالية في عدن).

المثير للدهشة ان وزير المالية وجه المختصين في ديوان وزارته بحجز بنود استهلاك الكهرباء المعتمدة في موازنات المؤسسات العامة وألزم جميع المؤسسات بإرسال فواتير استهلاك الكهرباء إلى صنعاء لكي يقوم ديوان وزارة المالية في صنعاء بتسديدها من خلال عدد محدود من الموظفين في ديوان وزارته والذين سيتعين عليهم مراجعة الفواتير والكشوفات وإعداد عروض وسندات الصرف لآلاف الفواتير التي ستتدفق عليهم من المؤسسات الحكومية في كل أنحاء الجمهورية، بدلا من ان تقوم هذه المؤسسات بتسديدها في محافظاتها وتحت رقابة السلطة المحلية على نحو ما حدث سابقاً، الأمر الذي من شأنه تشديد المركزية بدلا من التوجه إلى اللا مركزية التي وعد بها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

وتزداد الدهشة عندما قرر وزير المالية بالإضافة إلى ذلك حجز قيمة تذاكر السفر التي تمنحها المؤسسات العامة وبدلات السفر لموظفيها الذين يسافرون في مهمات عمل أو دورات تدريبية أو للعلاج، حيث سيتوجب على الموظفين المسافرين التوجه إلى صنعاء والإقامة في فنادقها عدة أيام لمراجعة موظف أو عدد محدود من الموظفين في ديوان وزارة المالية للحصول على تذكرة وبدل السفر بعد أن يكونوا قد تكبدوا معاناة المتابعة وصرف مايوازي قيمة التذكرة وبدل السفر!!

ان ما أقدم عليه وزير المالية سيؤدي إلى تعقيد اوضاع المؤسسات الحكومية والعامة في حالة تأخر الجهاز الإداري في ديوان وزارة المالية في صنعاء عن تسديدها في موعدها، حيث سيجد موظفو ديوان وزارة المالية وعددهم محدود أنهم مثقلون بعشرات الآلاف من الفواتير والإجراءات التي ستتدفق عليهم وستضيف إلى أعبائهم ومهامهم الكبيرة مزيداً من الأعباء والمهام وبالتالي سيحتاجون إلى مزيد من الوقت لإنجاز تلك المهام.

الأمر الذي سيحول هذه الاجراءات إلى ضربة قاسية للانجازات التي حققتها وزارة المالية وحكومات المؤتمر الشعبي العام في مجال اللامركزية المالية والادارية منذ عام 1997 حتى الآن.

وإذا كان الأخ وزير المالية حريصاً على أن تصرف الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الكهرباء وتذاكر وبدل السفر في مجالها بدلا من التخلف عن سدادها واستخدامها في مجالات أخرى، فلماذا لا يتم تكليف مكاتب وزارة المالية في المحافظات بهذه المهمة تجسيداً للامركزية الإدارية والمالية التي وعد بها فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي ويتوجب على الحكومة ووزاراتها المختلفة تطبيقها بصورة خلاقة؟

لماذا يصر وزير المالية على تهميش مكاتب وزارة المالية في المحافظات ومن بينها عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية، ويرفض طلب المؤسسات العامة بإحالة اعتمادات الاستهلاك الكهربائي وغيرها من الاعتمادات المحجوزة من موازنات المؤسسات العامة بالمحافظات إلى هذه المكاتب بدلا من الإصرار على تحويل كل هذه المعاملات إلى صنعاء وتكليف موظفي وزارة المالية فيها بهذه الأعباء بينما يوجد موظفون كثر في المكاتب المالية بالمحافظات بدون عمل حقيقي نتيجة تحويل كل مهامهم إلى ديوان الوزارة في صنعاء؟

إننا نخشى، وهذا ما نتوقعه وسيحدث فعلاً، ان تواجه المؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسات الحكومية والعامة والمرضى والمكلفون بمهام رسمية أو دورات تدريبية مشاكل وتعقيدات مع ديوان وزارة المالية في صنعاء بما يخالف تطلعات هذه المحافظات والمؤسسات العامة فيها نحو تخفيف المركزية على النقيض البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية بشأن تخفيف المركزية وإعطاء الحكم المحلي صلاحيات واسعة بدلا من ربطها بالعاصمة صنعاء حتى إذا تعلق الأمر بتسديد فواتير استهلاك الكهرباء أو متابعة إجراءات صرف تذاكر السفر للعلاج والمهمات الرسمية والدورات التدريبية وغيرها من الاعتمادات المحجوزة في ديوان وزارة المالية في صنعاء والتي يمكن ان تقوم بها المكاتب المالية في المحافظات!

فرص الإستثمار .. والشراكة الحقيقية

خالد محمد عبده المداح

تعتبر الاستثمارات في العصر الحاضر أساس التنمية في كل الدول سواءً في ما يسمى بالدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك لما لها من نتائج إيجابية تعود بالنفع على كل الأطراف فالمستثمر يضع أمواله في بناء أي مشروع ويربح من خلاله أموالاً والمواطن يستفيد أيضاً من خلال خلق فرصة عمل له والدولة تستفيد من حيث أن هذا الاستثمار قد تكفل بتشغيل أياد عاملة أزال عن كاهلها جزءاً منَ عبء المواطن الذي أصبح في كل الأحوال يحمل الجهات الحكومية المسؤولة الكاملة في توفير فرصة العمل له، ومن هنا أصبحت كل الجهات سواءً الحكومية أو الاستثمارية أو المواطن في حلقة تكاملية كل منهم يكمل دور الآخر.

إن الحديث عن فرص الاستثمار في اليمن كبير ولكن سأتطرق إلى الفرص الرئيسية الإستراتيجية التي يمكن الاستثمار من خلالها كالزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والصناعة والثروة السمكية ومجال النفط والمعادن والمدن الصناعية والمناطق الحرة والجزر والمدن السكنية والقطاع الصحي والكهرباء والمياه، حيث تمتلك بلادنا فرصا استثمارية لا توجد في أي من دول المنطقة، كما أن التسهيلات التي منحتها الدولة لا توجد أيضاً في أي دولة، وقد أصبح مناخ الاستثمار مهيأ لذلك، وقد تبنت الدولة عملية الترويج لذلك من خلال العديد من الوزارات المعنية ومن خلال الصحف والمواقع الإلكترونية التي يمكن للمستثمرين وبكل يسر معرفة تلك الفرص، ولا يخفى على الجميع زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح – حفظه الله لدولة الإمارات العربية المتحدة وتخصيص جزء من زيارته لمقابلة رجال الأعمال الإماراتيين الذي أطلعهم شخصيا على الفرص التي يمكن استغلالها، وهذا نابع من حرص فخامته على إيجاد فرص استثمارية عملاقة في اليمن يقوم من خلالها المستثمرون بوضع اللبنات الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وهذا يعد ترجمة لما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامته، كذلك وبعد أن نجح مؤتمر لندن للمانحين والذي بدوره أوصى بعمل مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في اليمن بدعم خليجي أكد لجميع الراعين لمؤتمر لندن للمانحين ومؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن جدية توجه الجمهورية اليمنية نحو الشراكة الحقيقية مع الأشقاء والأصدقاء.

وفي الأخير هذه دعوة خاصة لرجال الأعمال اليمنيين خارج الوطن أن يتوجهوا إلى الوطن ليستثمروا أموالهم فيه، وأقول لهم وطنكم اليوم بأمس الحاجة لكم وستلقون كل الرعاية والدعم من الدولة والمواطنين.

تصوير: علي الدرب

حق الرد

الاخ/ رئيس تحرير صحيفة (14 اكتوبر) المحترم
بعد التحية

الموضوع/رد على مانشر في صحيفتكم فيما يخص مسجد النور بالشيخ عثمان م/عدن

في البدء يهديكم مكتب الاوقاف والارشاد اطيب التحيات ويتمنى لكم التوفيق والنجاح الدائم في مهامكم العملية واشارة الى الموضوع اعلاه واننا ورغم اشارتنا بتطور الصحيفة الذي بدا واضحا في عهد قيادتكم لتحريرها .. الا اننا فوجئنا وفي العددين الصادرين يوم الاحد /21/1 2007م والاخر الصادر يوم الثلاثاء 30/يناير/2007 م وذلك في صفحة متابعة بالنسبة لعدد يوم الاحد.. وفي صفحة آراء حرة بالنسبة لعدد يوم الثلاثاء لكاتبين مختلفين صبا في المقالين جام غضبهما على امام وخطيب مسجد النور.. وقد شحنا المقالين بالأكاذيب والافتراءات التي لم يستشعروا الخجل في بثها دون مبرر وذلك كالاتي:

1-القول بان هناك عشرات المكيروفانا في المسجد تناطح المساجد الأخرى علما بأننا قد انزلنا مهندس الصوت التابع للمكتب والذي اكد ان عدد السماعات هي خمسة مكبرات صوت ومع ذلك مضبوطة من قبل المكتب وقد تم قفل القفص الحديدي الذي يقع الامبلي فايز بداخله وتوجد مفاتيحه في المكتب حتى لا يستطيع احد تعديل الصوت الا بالرجوع الى المكتب.. وهذا الاسلوب له اكثر من عامين وليس جديدا بسبب نشر المقال .. فليتقي الله كاتب المقال الذي بات واضحا انه اراد تصفية حساب مع الامام المذكور او مع المكتب واختار الصحيفة ان تكون ميدانا لهذه التصفية..

2-تهجم المقالان على المكتب واتهاه بالتسيب وترك الحبل على الغارب.. مع اننا نؤكد اننا نتفاعل مع كل شكوى تصلنا حتى ولو كانت عبر التلفون . وتكلف المختصين بالنزول والتأكد والافادة ومن ثم نتخذ اللازم لتصحيح الخلل واعادة الأمور الى نصابها الصحيح.

3-هاجم المقالان امام المسجد وخطيبة واصفين اياه بالجهل والسب والشتم واللعن بواسطة مكبرات الصوت وقد نفى الامام كل مانسب اليه .. طالبا التحقيق في ذلك علما بانه اذا كانت هناك شكوه مقدمة من أي من المواطنين فان عليه اولا ان يتوجه الى المكتب طالبا وانصافه ولن يجد الا اذانا صاغية وفهما لمشكلته اما ان يلجا رأسا الى الصحافة ليتم التشهير بالناس بل وبمن هوقدوة للناس بكل كلام قبيح هذا ويعطي الحق القانون والشرعي للمتضرر والمشهر به علنا الى طلب الانصاف القضائي واحقاق العدالة فيما نسب اليه وتعويضه عن الاضرار النفسية والمعنوية التي سببها لها هذا التشهير الظالم ومن قام به وعاونه عليه.

اخيرا نرجو نشر هذا الرد في نفس الصفحة عملا بحق الرد، كما نؤكد ان مكتب الاوقاف قد انشا قسم خاص ينظم قوا الصوت وذلك قبل عيد الاضحى المبارك وجددنا فيه مهام هذا القسم وكلفناهم بالنزول الى المساجد وضبط الصوت بالمساجد جميعا استشعارا بالمسؤولية الملقى على عاتقنا ، آملين التفاعل الايجابي من كل افراد المجتمع مع قضايا الاوقاف والمساجد بما يحقق الغايات المنشودة منها والله المستعان على ماتصفون..

وتقبلوا خالص شكرنا وتقديرنا،،،

محمد عبدالعزيز هائل
مدير إدارة العلاقات العامة
مكتب الأوقاف والارشاد عدن

المصلحة الوطنية العليا تحتم سحق التمرد في صعدة

قرر ممثلو الشعب بمجلس النواب إنهاء الفتنة في صعدة، ولكن الرئيس طيب القلب وجه بإعطاء المتمردين فرصة أخيرة للعودة إلى منازلهم سالمين وإذا ما استغل المتمردون هذه الفرصة فإنهم قد اختاروا الجحيم لأنفسهم وقد أعذر من أنذر – كما يقول المثل- .

إن أبناء صعدة هم أبناء في المساهمة في الدفاع عن الثورة وأن الخارجين على القانون لا يشكلون نسبة تستحق الذكر مقارنة بالأوفياء الذين هؤلاء الحريصون على الثورة والسيادة يرفضون تلك التصرفات التي تشوه وتسيء إلى دور صعدة ومواقف رجالها الأوفياء للثورة والوحدة، وينبغي ألا يعمم ذلك التصرف المشين على كل أبناء محافظة صعدة البطلة، وصعدة إحدى المعالم التاريخية مثلها مثل غيرها من المحافظات اليمنية الغنية بمخروجها الثقافي والسياحي الواجب تجنيبها أية أعمال تخريبية تقلق أمن المواطن في هذه المحافظة الواعدة بالخير والعطاء ليعيش سكانها بعيداً عن الخوف والذعر اللذين تسبب بهما هذه الجماعة وعلى أبناء صعدة الأوفياء إدانتها.

إن المهلة التي منحت للمتمردين هي تقدير من الدولة للأوفياء الرافضين لسلوكيات هذه الجماعة كي لا يكون هذه الجماعة كي لا يكون هناك لوم أو شك بعد هذه المهلة لأن أمن المواطن والمصلحة الوطنية العليا تفرض بالضرورة سحق التمرد وإنهاء كل ما من شأنه إقلاق الأمن والأمان المطلوب والذي أقره نواب الشعب وتطبيقاً للقانون الذي ينظم الحقوق والواجبات فالقوات المسلحة كفيلة وقادرة على إعادة الأمن والطمأنينة لأبناء صعدة وبالحفاظ على أمن وسلامة الوطن.

مصطفى عبد القادر